

إشكاليات مصادر المعرفة الإسلامية

(حجية تدوين الحديث "النبوي")

عبد اللطيف طريب
باحث مغربي



قسم الدراسات الدينية

تعتبر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الخاتمة للرسالات السماوية السابقة والمكتملة لها. وبمقتضى خاصيتي الختم والإكمال للدين، تميز النص الديني في نسخته الأخيرة بذكر الآفات التي وقع فيها أتباع الرسل من قبل مع رسالاتهم وكتبهم حذرا من الوقوع فيها؛ فكان البيان الواضح لما شاب كتب اليهود والنصارى على يد أحبارهم ورهبانهم، وكذلك التحذير البين من السير على منوالهم. وتمثل الفارق المنهجي الذي استوعبت من خلاله الرسالة الخاتمة تجارب الرسالات السابقة في اعتبار الوحي القرآني هو الذكر المحفوظ بعناية إلهية مصداقا لقوله تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون". بعدما بين استحالة حفظ الوحي الإلهي اعتمادا على بشر، كلفوا بالحفظ " استحفظوا" فلم يحفظوا هذه الأمانة، بل كانوا سببا في تحريفها "إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا"¹.

تعتبر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الخاتمة للرسالات السماوية السابقة والمكتملة لها. وبمقتضى خاصيتي الختم والإكمال للدين، تميز النص الديني في نسخته الأخيرة بذكر الآفات التي وقع فيها أتباع الرسل من قبل مع رسالاتهم وكتبهم حذرا من الوقوع فيها؛ فكان البيان الواضح لما شاب كتب اليهود والنصارى على يد أحبارهم ورهبانهم، وكذلك التحذير البين من السير على منوالهم. وتمثل الفارق المنهجي الذي استوعبت من خلاله الرسالة الخاتمة تجارب الرسالات السابقة في اعتبار الوحي القرآني هو الذكر المحفوظ بعناية إلهية مصداقا لقوله تعالى: " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون". بعدما بين استحالة حفظ الوحي الإلهي اعتمادا على بشر، كلفوا بالحفظ " استحفظوا" فلم يحفظوا هذه الأمانة، بل كانوا سببا في تحريفها " إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا"².

تمثل هذا الدرس المنهجي القرآني بوضوح في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم الذي بلغ ما أنزل إليه، وحرص أن تكون رسالته واضحة لا يشوبها شائبة؛ فجعل كتابة للوحي، ونهى أن يكتب عنه ما سوى القرآن: " لَا تَكْتُبُوا عَلَيَّ وَمَنْ كَتَبَ عَلَيَّ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَلَيَّ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ قَالَ هَمَامٌ أَحْسِبُهُ قَالَ مُعَمَّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"³، وسار الخلفاء الراشدون على هدي النبي، فحملوا هذه الأمانة في زمنهم،

¹ سورة المائدة الآية 44

² سورة المائدة الآية 44

³ صحيح مسلم، باب التثبيت في الحديث وحكم كتابة العلم، ح 5326

وامتثلوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن كتابة الأحاديث، وأيضاً تشددوا في روايتها وفي قبول ما يروى منها، والشواهد على ذلك كثيرة.

ولكن، يمكن القول أيضاً، إن الصحابة معظمهم كانوا على دراية بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله، فلم تظهر الحاجة الماسة لتدوين غير القرآن إلا في الأجيال اللاحقة، التي تطلعت لمعرفة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم، ودقائق سيرته. ومن يدعي الاستغناء عن ذلك بالقرآن، فهو بجانب للصواب؛ فرغم أن القرآن هو قوام الإسلام ولحمته، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن آلة صماء تنقل آيات الوحي للناس، بل إنه قدم النموذج العملي للاقتداء والتأسي؛ فكان من الطبيعي أن تجد مقولاته وأفعاله وسيرة حياته اهتماماً كبيراً. نعم، لقد أجابت عائشة رضي الله عنها حين سئلت عن خلق النبي صلى الله عليه وسلم بالقول: " كان خلقه القرآن". غير أن تمثل هذا القرآن في الواقع الحياتي والعملي، جعل النفوس مع تباعد الزمان عن مرحلة النبوة، تشرب بدافع الحب والإيمان نحو القائد الأعظم والرسول الأكرم، ترنو للتعرف على دقائق أموره في الدين والدنيا، وكيفية تمثله العملي للوحي، وهو أمر طبيعي ومشروع تماماً.

لكن الفترة التاريخية بعد عصر الراشدين على الخصوص، وسيما إبان الفتنة، شهدت صراعات دموية ذات أبعاد سياسية أفرزت طوائف وفرقا مختلفة، حاولت كل منها توظيف النص المقدس لصالحها، ولم يكن من طريق بعد جمع القرآن المدون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم سوى استثمار باب الرواية وإسناد الأحاديث إلى رسول الإسلام بحثاً عن الشرعية في ظل الخلافات والفتن السياسية القائمة آنذاك. وتثبت الوقائع التاريخية لهذه المرحلة ما شهدته من تضخم في الروايات المكذوبة عن رسول الله وفقاً للأهواء والمذاهب السائدة.

بين التطلع الوجداني المشروع تجاه معرفة دقيقة بشخص الرسول الكريم، باعتباره المثل الأعلى في تمثل الوحي الإلهي، وبين الوقائع التاريخية المضطربة التي جعلت نصوص السنة ملتبسة بآراء وأهواء ومذاهب دخيلة على الإسلام وقعت عملية التدوين، وتكونت نصوص المدونة الدينية الثانية في الإسلام بعد القرآن، وهي مدونة مختلف عليها بين أكبر طائفتين في الإسلام السنة والشيعة، وكذلك مختلف في درجات القبول والرفض لنصوصها لدى كل منهما. وأصبحنا أمام قرآن واحد ونوعين من الأحاديث، سنية وشيعية. كلاهما قرأ القرآن بطريقته، وفتحاً باباً لتضخم النص الديني كمصدر للمعرفة شامل للمعارف، ولكل تفاصيل الحياة ومجالاتها.

والمشكلة اليوم، هي إغفال هذا السياق التاريخي والحركية الاجتماعية التي صاحبت تكوين هذه النصوص الدينية، وأصبح العقل الإسلامي المعاصر يتعامل مع مقولات جاهزة، بموجبها يتوجه دوماً إلى الماضي لحل إشكالاته المعاصرة؛ فالأحاديث لم تتحول فقط مصدراً أساسياً في التشريع الإسلامي، وإنما كذلك شكلت مادة أساسية لوضع قواعد ومناهج التفكير الديني نفسه. فإذا علمنا أن المقصود بالسنة هنا هو ذلك الحشد الهائل من

ركام المرويات التي تستدعي لحل كل القضايا وفي شتى المجالات، تبين لنا خطورة النتائج المترتبة عن هذا التوجه، وهي إشكالية تقليص حدود مساحة العقل في الاجتهاد الإسلامي لصالح النقل. علما أن العقل في الأساس صاحب المساحة الأكبر في الاجتهاد في ظل وجود النص نفسه، خلافا للتصور التقليدي القائم على قاعدة "لا اجتهاد مع النص".

وبذاك، استقر في أذهان المسلمين- علمائهم وعامتهم- أن المعرفة الإسلامية تستقى من مصدرين أساسيين هما القرآن والحديث. لا يتحرك العقل الإسلامي إلا بهما وفي إطارهما، باعتبارهما محور كل اجتهاد في التشريع الإسلامي تم من قبل، وشرط كل اجتهاد أو تجديد إسلامي يمكن أن يكون، وفق القواعد الأصولية لعلماء المسلمين. ورغم ما خلقتة الكثير من نصوص الأحاديث من التباسات إزاء النص القرآني وإزاء العقل وسنن التاريخ والكون، فإنها تحصنت باجتهادات علماء الرواية والإسناد ومختلف الحديث والرجال وغيرها من العلوم التي أكسبها التراكم التاريخي مصداقية. وهكذا بقي الاجتهاد الإسلامي مغلقا في وثوقية الاستمداد من هذا المصدر، بل حظي بالأولوية على القرآن من الناحية العملية، إذ يتم اعتماد القرآن بمنظور السنة، التي تعتبر في التقاليد الأصولية قاضية على الكتاب، وهو أحوج لها منها إليه.

إن معظم المآزق المنهجية والمعرفية التي واجهت مفكري ودعاة الإسلام اليوم، كانت ولا تزال بسبب اعتبار الأحاديث مصدرا شرعيا وموثوقا لا يمكن إلا إخضاعه للتأويلات، مهما كانت بعيدة ومتعسفة لمسايير ومواكبة منجزات العقل الإنساني الحديث؛ حيث تعاضمت الجهود التوفيقية لاستيعاب هذه المآزق، واتجهت معظمها نحو التلفيق والتبرير. وفي السنوات الأخيرة، وبسبب الانفجار الإعلامي الواسع وتعدد القنوات الفضائية بالخصوص، سواء منها الدينية أو غير الدينية، طفت إلى السطح ظاهرة الفتاوى الغريبة والشاذة أمثال رضاع الكبير، وتشريع زواج الصغيرات، ومنع حرية الاعتقاد وغيرها، مما يستند إلى أحاديث يصور هذا الخطاب صلتها بالدين بوثوقية زائدة جدا. وعندما كان يراجع هؤلاء الدعاة والمفتون في مثل هذه المواقف، فإنهم يصرحون بكون الأمر له مرجعية دينية لا دخل للعقل بها، وأنهم لا يمكن إلا أن ينتصروا للإسلام بالانتصار لنصوصه المعترف بها. وغالبا ما تتعلق بالمصدر الثاني في التشريع الإسلامي (السنة/الحديث).

من أين يستمد الخطاب الديني المعاصر كل هذه الوثوقية لنصوص السنة؟ وهي التي جمعت بجهد بشري، يخضع كسائر جهود البشر للنسبية في العمل والنتائج. والغريب أن علماء الإسلام، وبالذات أهل هذا الشأن، لم يتحدثوا بهذه الوثوقية التي نراها في الخطابات الإسلامية المعاصرة، فهذا ابن الصلاح يقول في مقدمته الشهيرة: "ومتى قالوا: هذا حديث صحيح؛ فمعناه أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعا به في نفس الأمر". غير أننا لا نلمس صدى لهذا التأصيل العلمي لدى المعاصرين.

ويزداد الإشكال عمقا عندما نقف عند الطرح الشيعي في المسألة، ونقف أيضا على السياق التاريخي لظهور فكرتي الوصية للأئمة بالإرث النبوي، وعصمتهم في تأمين السنة النبوية من الضياع.

لذا، ارتأينا أن نفكك هالة الوثوقية المزمنة للمدونة الثانية في الإسلام، التي تعتبر المصدر الثاني للمعرفة الإسلامية، من خلال موضوع تدوين الحديث، ونرجى البحث في المنهجية العلمية لقبول الأحاديث عند علماء الإسلام إلى فرصة لاحقة. ونزعم أن تفكيك هاتين الدعامين، سيميط اللثام ويزيل اللبس عن هذه الوثوقية الزائدة إزاء الأحاديث المنسوبة لنبي الإسلام إجمالا سواء عند الشيعة أو السنة، وسيرفع الحرج عن الكثيرين عندما يواجهون بأحاديث تنسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، لكنها صادمة أحيانا للعقل والواقع، ومعطيات العلم الصحيح، وأهم أسئلة يمكن طرحها في موضوع حجية تدوين السنة: لماذا لم تدون السنة على طريقة القرآن طالما أنها توازيه في المرتبة التشريعية؟ ولماذا يصرح الحديث بالنهي عن كتابتها ومحو ما تمت كتابته؟ وإذا كان يمكن معارضة هذا الحديث الواضح والصريح بأحاديث تجيز الكتابة، فلم كان كبار الصحابة والخلفاء الراشدين ينهون عن كتابة الحديث، ويتوعدون من يكتب بالعقوبة؟

المحور الأول: شرعية تدوين الحديث عند علماء السنة

يسمى أهل السنة أيضا بأهل الحديث، والفرقة الناجية، وأهل الاتباع... أما سبب تسميتهم بأهل السنة؛ فهو اعتقادهم بالتزام قول النبي صل الله عليه وسلم: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ). وكثيرا ما يستشهد بهذا الحديث للدلالة على أهمية الأحاديث "النبوية" المعترف بها عند أهل السنة؛ فالسنة لغة: الطريقة، إلا أن الاصطلاحات الشرعية توسعت؛ فعرفها الشاطبي مثلا، بقوله: "يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولا عن النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص... ويطلق أيضا لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد"⁴. وهذا التوسع من الشاطبي وغيره، كان الغرض منه إكساب الشرعية للنص الحديثي من خلال إضفاء مزيد من الشرعية على ناقله (الصحابة)، إلا أنه يصطدم مع الحديث المشهور في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكُتُبوا عني ومن كتَب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج عني قال همأما أحسبُهُ قال مُعَمِّدًا فَلْيَنْبِئُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)⁵. وعن أبي سعيد قال: (استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن اكتب الحديث،

⁴ الموافقات، ج2، ص ص 4-3

⁵ صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التَّكْتُبُ فِي الْحَدِيثِ وَحُكْمُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، ح 5326

فأبى أن يأذن لي⁶. وعن أبي هريرة قال: (بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ناسا قد كتبوا حديثه، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم، إنما أنا بشر من كان عنده منها شيء فليات به)، فجمعناها فأخرجت، فقلنا: يا رسول الله نتحدث عنك. قال تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي، فليتبوأ مقعده من النار)⁷، وأحاديث كثيرة غيرها. إلا أن هناك أحاديث أخرى يرى فيها المجيزون إذنا بكتابة الحديث، وأقواها في ذلك وفق علماء السنة، الرواية التي ذكرت خطبة الرسول صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة (فقام أبو شاه - رجل من اليمن، فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اكتبوا لأبي شاه)⁸.

ورغم أن أحاديث المنع أقوى وأعم، وأحاديث الإباحة أخص وأقل درجة في الصحة وفق علماء السنة، إلا أننا سنرجئ الحديث هنا عن تعارض النصوص إلى حين مناقشة حجج الفريقين، لكن التتبع التاريخي يقتضي منا رصد آثار هذه النصوص على الصحابة، وخصوصا الخلفاء الراشدين؛ فقد أثر عن الصحابة رضوان الله عليهم، التشدد في الرواية، والامتناع عن الكتابة، وكانت مواقف الخلفاء الراشدين واضحة في هذا الباب؛ فقد أورد الذهبي أن أبا بكر جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: "إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا. فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله". وفي رواية أخرى عن عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر جمع خمسمائة حديث، كانت عنده فأحرقها، وقال: "خشيت أن أموت، وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت به، ولم يكن كما حدثني فأكون نقلت ذلك"⁹.

أما عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلم يلبث بدوره أن عدل عن كتابة السنن، بعد أن عزم على تدوينها فقال: "إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتابة قبلكم، قد كتبوا مع كتاب الله كتباً، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإنني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً، فترك كتاب السنن"¹⁰.

ويظهر من خلال هذه النصوص، أن الخليفتين عللاً منعهم التدوين بعلّة مشتركة، وهي الخوف من ترك القرآن والاشتغال بغيره... ولم يكتب الحديث خلال الصدر الأول من الإسلام، حتى نهاية القرن الأول الهجري

⁶ تقييد العلم، ص 32

⁷ نفسه، ص 34

⁸ صحيح البخاري، كتاب اللقطة، ح 2254

⁹ تذكرة الحفاظ للذهبي، ص 5

¹⁰ تقييد العلم، الخطيب البغدادي، ص 50

إبان خلافة عمر بن عبد العزيز، وفي ذلك يقول الزهري: "كنا نكره كتابة العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا ألا نمنعه أحدا من المسلمين"¹¹. ويلخص لنا ابن حجر العسقلاني مراحل التدوين بقوله: "اعلم، علمني الله وإياك أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع... ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح 160 هـ وسعيد بن أبي عروبة 156 هـ وغيرهما"¹². وهذا النص، يحمل دلالات سياسية أوجب تدوين السنة بعدما كثرت الأهواء المدعية والمنتسبة للإسلام، وهي أبعد ما تكون عنه.

فكيف قرأ علماء أكبر طائفتين من المسلمين هذا التراث المتناقض حول تدوين الحديث؟

نود الإشارة إلى مسألة تبدو لنا على جانب كبير من الأهمية في هذا المقام، ذلك أن العلماء الذين تطرقوا لإشكالية تدوين الحديث، وحاولوا رفع ما يشوبها من التباس قد جاؤوا — جميعهم — من الناحية الزمنية بعد وقوع التدوين واستقرار الأمر عليه بزمن. ونشير أيضا إلى أن الأصول التي اعتمدها علماء السنة في التأصيل لتدوين الحديث النبوي، هي الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مشفوعة بأقوال الصحابة أحيانا.

أ- التأصيل السني لتدوين الحديث

انطلاقا من الروايات والآثار الواردة في موضوع كتابة الحديث، تبلورت لدى علماء السنة مواقف عديدة ومتباينة تحاول أن تقعد شرعية تدوين الحديث من زوايا مختلفة، ويعتبر الإمام ابن قتيبة (ت 276 هـ) أول من تكلم في التأصيل الشرعي لتدوين الحديث النبوي؛ حيث عرض للاختلاف بين روايتين إحداهما تفيد الحظر، والأخرى تفيد الإباحة، وأجاب عن هذا الاختلاف بقوله: "إن في هذا معنيين: أحدهما أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعد ذلك لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ أن تكتب وتقيد، والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة، أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنتان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له"¹³. أما الرامهرمزي، فقد علل تأخر التدوين بقوله: "وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول لقرب العهد وتقارب

¹¹ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص 107

¹² هدي الساري لابن حجر العسقلاني، ص 6

¹³ تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ص 286

الإسناد، ولئلا يعتمد الكاتب فيهمله، أو يرغب عن تحفيظه والعمل به، فأما الوقت متباعد والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة والنقلة متشابهن، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى. والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد: حرصنا أن يأذن لنا رسول الله في الكتاب فأبى، أحسب أنه كان محفوظا في أول الهجرة وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن¹⁴.

ثم جاء الخطابي (ت 388 هـ) من بعدهم؛ فحاول إعطاء تفسيرين مناسبين في المسألة، فقال: "يشبه أن يكون النهي متقدما، وآخر الأمرين الإباحة، وقد قيل إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأما أن يكون نفس الكتاب محظورا، وتقييد العلم بالخط منها فلا"¹⁵.

ونلاحظ أن هذه الآراء تتحو منحى التفسير الاحتمالي من جهة، وذلك بإيراد أكثر من وجه تفسر به المسألة، مثل قول ابن قتيبة: (إن في هذا معنيين)، ومن جهة أخرى، فإن هذه التفسيرات غير جازمة من خلال الصيغ اللغوية المستعملة فيها، وهي صيغ التمريض والشك (يشبه، كأنه، قيل، أحسبه). وهذا هو الغالب على هذه الآراء بدون استثناء.

لكن الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) من بعدهم نحا منحى آخر؛ فقد قام بجمع ما لم يجمعه غيره من الآثار والأخبار في المسألة، وعقد فصولا متتابعة لروايات "الكراهة" و"الإباحة" عبر تسلسل زمني من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عصر التدوين، وبالتالي فقد خرج برأي جديد تفرد به عن سابقه؛ حيث قال: "فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول، إنما هي لئلا يضاهاى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه"¹⁶ وهذا التعليل بالجزم (ثبت) والحصص (إنما) تفرد به الخطيب عن غيره، وما علل به يحتاج إلى وقفات سنعود لها في فصل المناقشة والتحليل. لكن الذين أتوا من بعده سيعزفون على وتر أسلافهم دون اعتبار لما جاء به الخطيب، فهذا ابن الصلاح يعيد لنا صورة التفسير الاحتمالي بأسلوب أكثر وضوحا، فيقول: "... ولعله صلى الله عليه وسلم أذن في الكتابة لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب، أو نهى عن كتابة ذلك حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذن في كتابته حين أمن من ذلك"¹⁷.

¹⁴ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص 386

¹⁵ معالم السنن، الخطابي، ص 184

¹⁶ تقييد العلم، ص 57

¹⁷ مقدمة ابن الصلاح، ص 119

فالأمر إذن، لا زال بين أخذ ورد. والبحث عن شرعية تدوين الحديث لا يزال قائما، وما ثبت عند الخطيب، ثبت عنده وحده، فها هو ذا ابن حجر (852 هـ) يجدد ما قاله الأوائل، ويحاول تزكيته برأي جديد: "إن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع لأمرين: أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهى عن ذلك، كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم. ثانيهما لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم لا يعرفون الكتابة".¹⁸

ونختم بقول السيوطي في التدريب: "فالإذن لمن خيف نسيانه، والنهي لمن أمن من النسيان... وقيل المراد النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآيات، وربما كتبوه معها؛ فنهى عن ذلك لخوف الاشتباه، وقيل النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه والإذن في غيره، ومنهم من أعل حديث أبي سعيد، وقال الصواب وقفه عليه، قاله البخاري وغيره".¹⁹

قول السيوطي هذا يعطينا صورة واضحة عن مواقف العلماء حتى عصره من تدوين الحديث النبوي، موقف يتسم بتعدد التفسيرات والاحتمالات، ولا يقطع في الأمر بشيء بالرغم من وجود إرادة التأسيس، صورة تجعل من رأي الخطيب البغدادي نشازا وسط آراء العلماء - القدامى - من أهل السنة.

شكلت آراء ابن قتيبة والرامهرمزي والخطابي مادة تفسيرية مبنية على احتمالات متعددة بين النسخ أو تبرير النهي بخوف الاختلاط بالقرآن وغيرها من الأقوال التي سنناقشها. لكن الجامع بينها أنها تفسيرات احتمالية وتبريرية، ثم إعادتها بصيغ متعددة، وقد تم الاستغناء عن معظمها عند المحدثين، والذين قبلوها جعلوها مجرد منطلق للوصول إلى تفاسير جديدة. وأول من نجده تصدى لهذه المعضلة من المحدثين محمد رشيد رضا؛ حيث عقد لها مبحثا خاصا في مجلة المنار ناقش فيه مختلف الروايات وضعفها وفق المنهج الحديثي لأهل السنة؛ فلم يصحح من روايات الحظر سوى حديث أبي سعيد، ومن روايات الإباحة سوى ما جاء في الإذن الخاص لأبي شاه، ولم ير بينهما تعارضا؛ حيث قال: "ولذلك وجوه، أحدها أن أمر بكتابتته لأبي شاه - وهو خطبة ثاني يوم فتح مكة - يحتمل أن يكون خاصا به. ثانيهما: أنه كان مما قال فيه: "فليبلغ الشاهد الغائب" كخطبته يوم حجة الوداع: فلما طلب أبو شاه أن يكتب له ما قاله فهم الرسول صلى الله عليه وسلم أنه لا يتيسر له التبليغ إلا إذا كتبه، ولعله كان سيئ الحفظ، فأمر أن يكتب له كما طلب. ثالثها، أن حديث النهي عن الكتابة مقيد بإبقاء المكتوب، وفيه الرخصة لمن يكتب مؤقتا ثم يمحوه... ولو فرضنا أن أحاديث النهي والإذن بها تعارضا يصح أن يكون به أحدها ناسخا للآخر، لكان لنا أن نستدل على كون النهي، هو المتأخر بأمرين

¹⁸ هدي الساري لابن حجر، ص 6

¹⁹ تدريب الراوي، السيوطي، ج2، ص 62

أحدهما: استدلال من روي عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة، ومنعها بالنهي عنها، وذلك بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم؛ وثانيهما عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره، ولو دونوا ونشروا لتوافر ما دونوه²⁰. وانتهى في دراسته إلى القول إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابة حديثه؛ لأنه لا يريد أن يكون ديناً عاماً كالقرآن.

لكن الشيخ أحمد شاكر – العلامة المحدث – يذكر في كلامه إجابات العلماء عن حديث أبي سعيد الخدري "فبعضهم أعله بأنه موقوف عليه، وهذا غير جيد، فإن الحديث صحيح. وأجاب غيره بأن المنع إنما هو من كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خوف اختلاطهما على غير العارف في أول الإسلام وأجاب آخرون بأن النهي عن ذلك خاص بمن وثق بحفظه فله أن يكتب، وكل هذه إجابات ليست قوية، والجواب الصحيح أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلت على الإباحة"²¹.

أما الشيخ عبد الغني عبد الخالق في كتابه حجية السنة فلا يرى للنسخ أصلاً، إذ كيف نصير إلى النسخ مع إمكان الجمع، يقول: "يجب أن لا نقول بالنسخ إلا عند عدم إمكان الجمع بغيره. وقد أمكننا الجمع بتخصيص النهي بحالة الخوف والإذن بحالة الأمن، وهو جمع معقول المعنى، فما الذي يضطرنا إلى القول بالنسخ؟"²². ومعلوم أن النسخ أو الجمع يصار إلى أحدهما عند وجود التعارض بين الأدلة، لكن الشيخ مصطفى السباعي لا يعتقد بوجود هذا التعارض: "وأعتقد أنه ليس هناك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن، إذا فهمنا النهي على أنه نهى عن التدوين الرسمي كما يدون القرآن، وأما الإذن فهو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السنة لأنفسهم"²³؛ فهو ينحو منحى رشيد رضا في عدم وجود التعارض، لكن تفسيره يختلف عما انتهى إليه رشيد رضا. ويذهب محمد عجاج الخطيب أبعد من ذلك، إذ لا يرى تعارضاً بين تأويلات السابقين: "ويمكن أن تكون جميع هذه الآراء الثلاثة صواباً، فنهى عليه الصلاة والسلام عن كتابة الحديث الشريف مع القرآن في صحيفة واحدة خوف الالتباس، وربما يكون نهيه عن كتابة الحديث على الصحف أول الإسلام حتى لا يشتغل المسلمون بالحديث عن القرآن العظيم، وأراد أن يحفظ المسلمون القرآن في صدورهم وعلى الألواح والصحف والعظام توكيداً لحفظه... حتى إذا حفظ المسلمون قرآنهم وميزوه عن الحديث، جاء نسخ النهي بالإباحة عاماً، وإن وجود علة من علل النهي السابقة لا ينفي وجود غيرها... فحيثما تحققت علة النهي منعت الكتابة، وحيثما

²⁰ مجلة المنار، ج10، ص 766 - 767

²¹ شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر، ص 73

²² حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق، ص ص 446- 447

²³ السنة ومكانتها في التشريع، مصطفى السباعي، ص 61

زالت أبيحت الكتابة، وأرى في حديث أبي شاه، وفي حديث ابن عباس (ايتوني بكتاب..) إذنا عاما وإباحة مطلقة للكتابة، وعلى هذا لا تعارض بين جميع تلك الروايات"²⁴.

وكم هو عجيب أمر الخطيب هذا ؟ فهو إذ يقول بصواب كل هذه الآراء بما فيها القول بالنسخ، ينتهي في حديثه إلى أنه لا تعارض بين الروايات، فكيف يقبل القول بالنسخ الذي من شروطه وجود تعارض حقيقي بين النصوص؟

أضف إلى ذلك، أن هذه الآراء التي رأى إمكان صوابها جميعا لا تستند إلى دليل، بل يغلب عليها طابع التأمل، وهذا ما أكده نور الدين عتر بعد أن أورد هذه الأقوال: "هذه جملة آراء العلماء في بحث إشكال التعارض بين الروايات، وكلها اجتهادات يعوزها الاستناد النقلي، اللهم إلا القول بالنسخ، فقد استدل له من النقل"²⁵. ومعلوم أن النسخ إذا استند إلى دليل فإنه يقضي فيه، لكن عترا لم يرتض هذا، فقال: "إلا أننا نلاحظ أن القول بالنسخ لا يحل الإشكال في هذه المسألة؛ لأن النهي عن الكتابة لو نسخ نسخا عاما لما بقي الامتناع عن الكتابة في صفوف الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، ولأقيمت الحجة عليهم من طلبه العلم الذين كانوا على أشد الحرص على تدوين الحديث، فما زال المشكل بحاجة إلى مخلص مناسب لحله"²⁶. ويبين لنا نور الدين عتر هذا المخلص الذي وجدته بقوله: "فإنه لا بد من علة يدور عليها الإذن والمنع في آن واحد، والعلة التي تصلح لذلك في اختيارنا هي خوف الانكباب على درس غير القرآن، وترك القرآن اعتمادا على ذلك"²⁷. وإذا كان نور الدين عتر قد رد آراء سابقيه وتأييلاتهم، لأنها مجرد اجتهادات يعوزها الاستناد النقلي، فهل ما اختاره هنا يشذ عن هذه القاعدة؟

والذي يغلب على آراء المحدثين هو الأخذ بقول واحد وإقصاء باقي الآراء، ولم يشذ عن هذا إلا عجاج الخطيب، ولهذا جاء موقفه متناقضا. كما يغلب على آرائهم الاختلاف الشديد، بمعنى أن المسألة لم تستقر على رأي موحد؛ فالنسخ الذي قال به رشيد رضا ليس هو النسخ الذي قال به العلامة أحمد شاكر، بل عكسه تماما. والجمع الذي قال به مصطفى السباعي بناه على أمور، غير التي بنى عليها الشيخ عبد الغني القول بالجمع. وهذا التخبط في الآراء والمواقف الذي استمر قرونا، يدفعنا لنتساءل ما الذي يجعلنا نلجأ إلى تفسير هذا "التعارض" على فرض وجوده، بوجوه احتمالات لا مؤيد في التاريخ يثبتها، بما تثبت به الحقائق المقررة؟

²⁴ السنة قبل التدوين، محم عجاج الخطيب، ص 113

²⁵ منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 42

²⁶ نفسه، ص 43

²⁷ نفسه، ص 43

إن المسألة إذا كان فيها تعارض، فإننا نرفعه بإحدى المسالك التي قررها علماء السنة في هذا الشأن. ولكن، لا نرفعه بكل المسالك؛ فإما أن نقول بالجمع أو النسخ أو الترجيح، لكن قضيتنا هنا استنزفت جميع المسالك، ومع ذلك بقي الإشكال قائماً.

إن الحق لا يتعدد، وإذا تعدد فليس بالصورة هاته التي يبطل فيها البعض ما قاله الآخر، ويجزم بقول يصير باطلاً عند غيره، وهكذا... وإذا ما دققنا النظر في آراء المحدثين، لفت انتباهنا ظهور فكرة نفي التعارض، الذي بنى عليه القدامى تأويلاتهم، وتغير بهذا الحجم يدفعنا إلى الوقوف عند مسألة التعارض، والبحث فيها أصولياً حتى تتبين صحة المقدمة من بطلانها. إذ من المقرر عند علماء الأصول والمنطق وغيرهم، أن المقدمة إذا صحت فإنها توصل إلى نتيجة صحيحة. وفساد المنطلق يؤدي حتماً إلى فساد النتيجة. على هذا الأساس سنحاول رصد منطلق "أهل السنة" في بحثهم إشكالي تدوين الحديث، والذي عبروا عنه بالتعارض، لتتعرف على مدى صحة المقدمة.

ب- قانون التعارض وتطبيقاته على نصوص الحظر والإباحة:

التعارض لغة هو اعتراض كل واحد من الأمرين الآخر، وفي اصطلاح الأصوليين: "هو أن يقضي أحد الدليلين حكماً في واقعة خلاف ما يقتضيه الدليل الآخر فيها".²⁸ وللتعارض عند الأصوليين شروط²⁹ نذكرها مع التطبيق على نصوص حظر الإباحة في موضوعنا:

أ- أن يكون الدليلان متساويين في القوة؛ حتى يتحقق التقابل والتعارض. إذن، فالأحاديث التي يتوفر فيها هذا الشرط هي حديث أبي سعيد في النهي (لا تكتبوا عني غير القرآن..)، وحديث الإذن (اكتبوا لأبي شاه...)، وأضاف بعضهم الرواية المتضمنة لإذن النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة لعبد الله بن عمرو بن العاص؛ فالمقابلة تكون بين هذه الأحاديث المتساوية القوة.

ب- أن يكون الدليلان متضادين، وذلك بأن كان أحدهما يحل شيئاً والآخر يحرمه، وهذا لا يتحقق في مسألتنا، إذ حديث النهي يفيد التحريم العام، وحديث الإذن يفيدان الجواز الخاص، والعام لا يقابل الخاص إلا في القدر المشترك بينهما، ويبقى العام على عمومه.

²⁸ أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، ص 1173

²⁹ انظر التعارض والترجيح عند الأصوليين، محمد الحفناوي، ص 180

ج- أن يكون تقابل الدليلين في محل واحد؛ لأن التضاد والتنافي لا يتحقق بين الشيين في محلين، وهو أيضا غير متوفر في موضوعنا، إذ لم يقل عليه السلام لأبي شاه أو عبد الله بن عمرو (اكتبوا عني ما سوى القرآن...) أو ما في معناه، بل الإذن لهما لكل منه ظرف خاص.

د- أن يكون تقابل الدليلين في وقت واحد؛ لأنه لو اختلف الزمن انتفى التعارض، وهو ما لا يمكن إثباته في نصوص الحظر والإباحة.

وهكذا نصل إلى أن المقدمة التي اعتمدها "أهل السنة" خاطئة؛ فكل الآراء والتفسيرات التي بنيت على هذه المقدمة ستكون خاطئة إذن، مما سيؤدي إلى فساد التأصيل.

و لم يكن يخفى على علمائنا الأفاذ عدم وجود التعارض؛ فهم أعلم منا بشروطه ومسالكه، ولكنهم - على ما يبدو - كانوا يريدون إنشاء تعارض، ولو اقتضى الأمر لتعسف في الأدلة ولي أعناقها إفادة لهذا المبدأ؛ فالإذن بالكتابة في ظرف خاص لا يرتقي لمعارضة نهى عام، وهو أمر مسلم به؛ فسار عوا إلى القول إن حديث النهي يفيد الكراهة، وهو قول الرامهرمزي والخطيب في البداية، واستساغ من جاء بعدهم، وبذلك نرى أنفسنا بحاجة لأن نعيد أوليات الدرس الأصولي: إن "لا" عند إطلاقها تفيد النهي، والنهي يفيد التحريم. ويظهر الارتباك في التعامل مع النهي الواضح والصريح عند الخطيب البغدادي، حين ترجم لحديث أبي سعيد الخدري؛ فقال: "باب ذكر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كتب ما سوى القرآن"³⁰. ولا يخفى على أحد فساد هذه الترجمة، إذ معنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يكتب عنه ما سوى القرآن. وشتان بين هذا وذاك؛ فاعتمادا على الترجمة الأولى يكون المعنى أن الأمة الإسلامية منهيّة عن الكتابة لذاتها — فيما سوى القرآن — ولا يخفى فساد هذا القول لعدم انسجامه مع ما حضت عليه الشريعة من طلب للعلم وبيان لفضله... ومن مقتضيات ذلك، الكتابة.

وهذه الترجمة التي قام بها الخطيب — على فسادها — وجدت من يستسيغها؛ فهذا ابن الصلاح يقول: "اختلف الصدر الأول رضي الله عنهم في كتابة الحديث؛ فمنهم من كره كتابة الحديث والعلم..."³¹. ولعل هذا التعميم كان مقصودا خاصة إذا استند إلى رواية (قيدوا العلم بالكتاب) على ضعفها رفعا ووقفا - فمن الذي يقف في وجه كتابة العلم؟ وكل هذا انحراف عن المعنى الذي يؤديه حديث النهي. وإذا أردنا أن نقول بالرغم من كل هذا، إنه لا يوجد تعارض؛ لأن النهي عام والإذن خاص، طلع علينا عجاج الخطيب بفهم جديد لدلالات اللغة؛

³⁰ تقييد العلم، ص 2

³¹ مقدمة ابن الصلاح، ص 119

فقال: فالنهي لم يكن عاما والإباحة لم تكن عامة". وهكذا تم إحداث كل ما من شأنه أن يجعل التعارض ممكنا؛ فالتعارض إذن، ولد ولادة غير طبيعية ستؤدي إلى وجود عاهات فكرية فيما بعد، تجلت في آراء ومواقف "أهل السنة" من التدوين، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بحدّة.

ج- مناقشة آراء أهل السنة حول التدوين:

ليس هناك قول واحد عند "أهل السنة"، أو علة واحدة مجمع عليها، بل إن الآراء تختلف وتتعدد بتعدد أصحابها. وكمثال على ذلك القول بأمية الصحابة وعدم توفر أدوات الكتابة؛ حيث وجد من يثبت هذه الفكرة مثل محمد أبو شهبه، "وإنما لم تدون الأحاديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأمر، لتفشي الأمية، وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم، ولسعة حفظهم وسيلان أذهانهم"³². ووجد من المحدثين أيضا من ينفي هذه المسألة كعجاج الخطيب، بقوله: "لا نستطيع أن نوافقهم على ما قالوه من أن قلة التدوين في عهده صلى الله عليه وسلم تعود قبل كل شيء إلى ندرة وسائل الكتابة وقلة الكتاب وسوء كتابتهم"³³. وهذا مثال واحد، يبرز لنا ما أشرنا إليه من اختلاف وتضارب، وسنناقش كل رأي منها على حدة.

القول الأول: عدم معرفة الصحابة بالكتابة

يحق لنا هنا أن نسأل، إذا جهل الصحابة بالكتابة، فمن دون القرآن؟ وإذا كانوا يجهلون الكتابة حقا، فما فائدة نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكتابة؛ فالنهي عن الكتابة لا يكون إلا بوجود القدرة منهم على الكتابة، وإلا لكان النهي لغوا، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في تنمة الحديث بمحو ما قد يكتب عنه فيما سوى القرآن، فقال: (ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)، وكيف يعقل أن يجهل الصحابة الكتابة ويأمرهم الله تعالى بكتابة الدين بينهم "فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل".

القول الثاني: قوة ملكتهم في الحفظ

ذكر ذلك ابن حجر في الفتح، ووجدنا من المحدثين من تمسك بهذا القول، واستدل له بعدة أمور؛ فقد أشاد الشيخ عبد الغني بقوة الذاكرة العربية، واعتبر أن الكتابة لا تفيد القطع، بل تفيد الظن، ومع ذلك؛ فهي دون الحفظ قوة، ونرد هذا التعليل بأمرين:

³² الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبه، ص 51

³³ السنة قبل التدوين، ص 103

- إذا كان الحفظ أعظم فائدة وأجدى نفعا فما فائدة الأمر بكتابة القرآن طالما أن الحفظ يحقق الغرض، وفائدته أعظم.

- إن قوة الذاكرة تتغير حسب الأشخاص والأحوال والطبائع... وتعميم هذه المسألة على الصحابة والتابعين غير مبني على دليل، يقول الأعظمي: "وعلى كل فهذه العلة غير كافية لإثبات عدم احتياجهم إلى كتابة الأحاديث إذ مع ذاكرتهم كانوا يكتبون الأشعار وما شاكل ذلك".³⁴

القول الثالث: مخافة اختلاط القرآن بالحديث

ومعنى هذا أن الصحابة لا يميزون بين وحي القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكيف يقال هذا والقرآن معجز بنظمه، ولا يمكن لبشر الإتيان بمثله، وهو أمر لم يخف حتى عن المشركين، ويكفي أن هذا القول يضرب بإعجاز القرآن عرض الحائط، ثم إن الحديث كما هو عند المحدثين قول النبي وفعله وتقريره، وهذا لا ينسجم مع قولهم إلا إذا اعتبروا الحديث هو قول النبي صلى الله عليه وسلم فقط؛ بمعنى أن الصحابة إذا شاهدوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو أقرهم على شيء، ثم حدث وكتبوا ذلك، فكتابتهم لا تكون طبعاً إلا بصيغتهم وأسلوبهم، فكيف يختلط عليهم ذلك بكلام الله المعجز لفظاً ومعنى.

القول الرابع: عدم مضاهاة كتاب الله أو الاشتغال عن القرآن بسواه

ذكر هذا الخطيب، ووجد من يردده، وإنا لنعجب من هذا القول الذي هو مدعاة إلى عدم اعتبار السنة وإنكار حجيتها، ومعلوم عند أهل السنة أن الحديث منزلته بمنزلة القرآن في التشريع، فكيف يعتبر الخطيب أن النهي كان لئلا يشتغل عن القرآن بسواه، وهو الذي اورد قول أيوب السختياني في الكفاية³⁵: "إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا وحدثنا بالقرآن، فاعلم أنه ضال مضل"، فهذا محض التناقض.

القول الخامس: الإذن بالكتابة ناسخ للنهي عنها

النسخ — حسب قواعد العلماء — لا يكون إلا بدليل شرعي، لا بأقوال وآراء، ومن شروط تحققه وجود التعارض، الشيء الذي أثبتنا عدم صحته. وإذا كان الإذن ناسخاً للنهي فلا، نعلم ناسخاً تأخر في العمل به زهاء قرن على الأقل - علماً أنه لا نسخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - وعمر بن عبد العزيز حين أمر ابن شهاب بجمع السنة، لم يقل له حان موعد النسخ، بل خاف دروس العلم وذهاب أهله. وأي نسخ هذا الذي بدأ

³⁴ دراسات في الحديث النبوي، ص 74

³⁵ الكفاية في علم الرواية، ص 16

كاحتمال عند ابن قتيبة، وأعيد بصيغ متعددة تفيد الاحتمال أيضا، حتى جزم به أحمد شاکر، فصار مستندا إلى النقل عند نور الدين عتر، ولا أعلم نسخا يثبت بهذه الطريقة.

القول السادس: الإذن خاص والنهي عام

ذكر ذلك السيد رشيد رضا في المنار، بعد أن ضعف حديث عبد الله بن عمرو؛ حيث قال: "وأما ما ورد في المنع فأقواه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم عن كتاب العلم ابن عبد البر: (لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه) وهو في صحيح مسلم ومسنند الإمام أحمد وهو أصح ما ورد في باب النهي عن كتابة الحديث والسنة. ولا يعارضه حديث (اكتبوا لأبي شاه) وما في معناه من الأمر على تقدير صحته ولا يقوم حجة على من يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كتب حديثه؛ لأنه لا يريد أن يكون ديننا عاما كالقرآن".³⁶ فالإذن بالكتابة عند رشيد رضا يعتبر خاصا ومستثنى من النهي العام، وهو كلام لا لبس فيه من الناحية العلمية؛ فالأمر كله لا ينبني على التعارض، بل مداره على العموم والخصوص.

كانت وجهة علماء السنة الذين قالوا بمبدأ التعارض وجهة خاطئة منذ البداية، وقد أشرنا سابقا أن الذين حاولوا التأسيس الشرعي لتدوين الحديث، جاؤوا بعد الوقوع الفعلي لتدوين الحديث بزمن، وكنا نقصد من تلك الإشارة رصد مدى تأثير الوقوع العملي لتدوين الحديث في التأسيس النظري. وليس عندنا من شك في أن مسألة الوقوع كان لها الأثر الحاسم في انحراف الوجهة عند المؤصلين. وقد أوردنا أقوال جلهم بكاملها عليها تنبئ بنفسها عما كان يخالجه علماءنا، وهم يبحثون هذا الموضوع؛ حيث نراه في حيرة من أمرهم.. وقد تجلت هذه الحيرة عند القدامى في صورة التفسير الاحتمالي غير الجازم، واتضحت صريحة في أقوال المحدثين؛ فهذا نور الدين عتر في سياق البحث عن الحلول، نلمس نفسيته المتخبطة في قوله:

"إلا أننا نلاحظ أن القول بالنسخ لا يحل الإشكال.. فما زال المشكل بحاجة إلى مخلص مناسب"³⁷

ويبرر يوسف العث مواقف الخطيب البغدادي قائلا: "وعذره في ذلك أن همه كان مصروفا إلى إثبات إباحة الكتاب". وأي عذر هذا الذي يصرف عن طلب الحقيقة العلمية، وتوخي الإنصاف والموضوعية.

لقد لمس المحدثون خطورة بقاء التأويلات الاحتمالية في موضوع خطير كهذا، فعمدوا إلى الجزم برأي واحد وإبطال ما عداه، أو تأويل ما عداه، ولكن الأدلة لم تسعفهم فلم يجد يوسف العث بدا من أن يقول: "أما من

³⁶ مجلة المنار، ج 10، ص ص 766-767

³⁷ منهج النقد، ص 43

ورد عنهم الامتناع عن الإكتتاب من هذا الجيل – الصحابة والتابعين – فيؤول امتناعهم بما لا يخالف ما انتهينا إليه³⁸. أما صبحي الصالح، فقد أتعبه البحث في التدليل على ما أراد؛ فوجد في الوقوع ضالته؛ حيث نلاحظ هذا التأثير جليا في قوله: "والعبرة بما انتهى إليه الموضوع آخر الأمر واستقرت عليه الأمة، وهو اتفاق الكلمة بعد الصدر الأول على جواز كتابة الحديث"³⁹.

لقد كان أهل السنة على علم بأن آراءهم لا تقف على سند ثابت؛ فجعلوا الوقوع مستندهم المكين، والذي هو في الحقيقة منطلقهم، والتأصيل الشرعي لمسألة لا يبني بمثل هاته الأقاويل، التي لا تستند إلى دليل، وهذا ما جعل محمد بن علي بن الصديق من المعاصرين يطالب بدراسة وافية لهذا الموضوع، يقول: "والحق يقال إن موضوع التدوين خصوصا بالنسبة للسنة النبوية رغم ما كتب فيه أو قيل فيه، ما يزال يحتاج إلى دراسات وجهود متضافرة حتى تخرج لنا بفكرة أوضح عن المرحلة الأولى من بداية التدوين"⁴⁰.

المحور الثاني: الموقف الشيعي من تدوين الحديث ومناقشته

يذهب البعض إلى أن التشيع تكون بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة؛ حيث دعا بعض الصحابة في ذلك اليوم إلى استخلاف علي، وذهب البعض الآخر إلى أن التشيع بدأ يوم مقتل عثمان، يقول أبو زهرة: "والشيعة نشأت في مصر ابتداء في عهد عثمان، إذ وجد الدعاة فيها أرضا خصبة وعمت العراق، واتخذته لها مستقرا ومقاما"⁴¹ وإذا ما طلبنا رأي الشيعة أنفسهم، وجدناهم يقولون بغير هذه الأقوال؛ حيث يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء: "إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة الإسلامية، يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبا إلى جنب"⁴² وهذا نفسه ما يؤكد هاشم معروف الحسني بقوله: "إن فكرة التشيع قد تكونت، قبل هذه الأزمنة التي حددها أكثر الكتاب، وإنها رافقت فجر الإسلام يوم كان النبي صلى الله عليه وسلم يغذي بأقواله فكرة التشيع لعلي عليه السلام، ويمكنها في أذهان المسلمين، ويأمر بها في مواطن كثيرة على اختلاف المناسبات"⁴³.

³⁸ تقييد العلم، تصدير يوسف العث

³⁹ علوم الحديث ومصطلحه، ص 48

⁴⁰ صحيفتنا عمرو بن شعيب وبهز بن حكيم

⁴¹ تاريخ المذاهب الإسلامية، أبو زهرة، ص 31

⁴² نفسه، نقلا عن "أصل الشيعة وأصولها" لمحمد حسين آل كاشف الغطاء، ص 29

⁴³ أصول التشيع، هاشم معروف الحسني، ص ص 16 - 17

أ- الأسس المعتمدة في الموقف الشيعي من تدوين الحديث:

تقوم فلسفة التشريع الإسلامي عند الشيعة على ثلاثة محاور رئيسة: القرآن الكريم، السنة النبوية، والعترة الطاهرة؛ فإذا كان الشيعة لا يختلفون مع "أهل السنة" في مبدأ الأخذ بالكتاب والسنة، فإن مدار الفهم والاستنباط عندهم يدور حول الأئمة المعصومين من أهل البيت "الذين رباهم الرسول صلى الله عليه وسلم تربية خاصة، وأهلهم لتحمل أعباء الرسالة من بعده، فكانوا المطهرين من الذنوب، المنزهين عن المعاصي، والأوعية النقية لاحتواء الشريعة، ومعارف الدين، وقد جعلهم صلى الله عليه وسلم مرجعا للأمة وولاية لأمرها، وحراسا على الدين، وأمانا من الضلال والعمى، وأوصى باتباعهم، والالتزام بهم والتمسك بعروتهم الوثقى جنبا إلى جنب مع القرآن؛ فقال: "إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا، وإنهما لن يتفرقا حتى يردها علي الحوض"⁴⁴. وقد تفرع عن مسألة العترة الطاهرة القول بمبدأين مهمين، أسس عليهما الشيعة كل مباحثهم في العلوم الإسلامية بما فيها السنة النبوية. وهذان المبدأان هما: مبدأ الإمامة في أهل البيت، ومبدأ عصمة الإمام.

وعليه، إذا كان أهل السنة يخصون معنى السنة بما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم، وتوسع بعضهم وجعلها تشمل ما أضيف للصحابي والتابعي، فإن الشيعة هنا لا يخالفون القاعدة، إلا أن توسعهم يخص الأئمة من أهل البيت، "وأما السنة، فيأخذ بصحاح أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأئمة أهل بيته وأفعالهم وتقريرهم على ما هو مرسوم في الأصول"⁴⁵ ويؤكد هاشم معروف الحسيني هذا الأمر بقوله: "المصدر الثاني من المصادر التي يستمدون منها أحكام الله الأحاديث المروية عن النبي وأئمة المسلمين من بعده، وعليها يعتمدون في جميع أبواب الفقه الإسلامي وأصوله بعد القرآن الكريم"⁴⁶.

- مبدأ الإمامة:

تثبت الإمامة لدى الشيعة بنص صريح نقله رواة الفريقين، والنص هو حديث غدير خم، الذي يروى فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه....)⁴⁷.

⁴⁴ كتاب علي، مصطفى قصير العاملي، ص 13

⁴⁵ مذهب أهل البيت، علي تقي الحيدري، ص 10

⁴⁶ أصول التشيع، هاشم معروف الحسيني، ص 235

⁴⁷ مسند الإمام أحمد، ج 2، ص 412

وقد ذكر الرازي في تفسيره حدث غدير خم كسبب من أسباب نزول قوله تعالى: "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس."⁴⁸ قال الرازي: "ذكر المفسرون في سبب نزول الآية وجوها، وعد منها تسعا ثم قال: "العاشر: نزلت الآية في فضل علي بن أبي طالب عليه السلام، ولما نزلت هذه الآية أخذ بيده، وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه..."⁴⁹

وزهب مصطفى خميس إلى أن التبليغ المأمور به في الآية، كان لا يحتمل التأخير أو التقصير، فقال: ذلك على الرغم من وجود المعارضة من حساد ومعاندين ومناققين، وهو يعلم أن منهم من لا يقبل بهذا الأمر... فامتثل النبي العظيم لأمر الله، وبلغ ما أوحاه إليه، غير خائف ولا وجل من المعارضة بعد أن وعده ربه بالعصمة منهم في قوله تعالى: "والله يعصمك من الناس"، ولا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتظر العصمة من ربه لوجود هذه المعارضة⁵⁰. ونجدهم يستدلون بالنص على إمامة علي بعدة روايات وأخبار، ومن ذلك حديث الثقلين، وحديث (أنا سيد النبيين، وعلي سيد الوصيين، وإن أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم علي وآخرهم القائم المهدي)⁵¹ وغير ذلك كثير. وملخص عقيدة الإمامة عند الإمامية- من الفرق الشيعية المعتدلة- هي "رياسة دينية مشتملة على ترغيب الناس في حفظ مصالحهم الدينية والدينية"⁵².

مبدأ العصمة:

بني مفهوم العصمة في عمومها على آية التطهير: "يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا"⁵³، والعصمة من مقتضيات التطهير، واستدل الشيعة على هذه المعتقدات ببعض روايات أهل السنة، من ذلك ما روى مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة قالت: ("خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة، وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا")⁵⁴

⁴⁸ سورة المائدة، الآية 67

⁴⁹ مفاتيح الغيب، الرازي، م 6، ج 11، ص 42

⁵⁰ لا تضيعوا السنة، مصطفى خميس، ص 21

⁵¹ مذهب أهل البيت، علي تقي الحيدري، ص 22

⁵² الفكر السلفي عند الشيعة الاثنى عشرية، علي حسن الجابري، ص 177

⁵³ سورة الأحزاب آية 33

⁵⁴ صحيح مسلم، باب فضائل الحسن والحسين، م 8، ج 15، ص 194

وتذكر بعض المراجع الشيعية أن الله تعالى لم يعط هذا التطهير، وهذه العصمة إلا لأهل البيت(ع). وفي هذا الصدد، يقول مصطفى خميس: "إن هذا اللطف الرباني، وهذه العناية من الله بأهل البيت، هي لأمر أراده عز وجل، هذا الأمر هو وراثة القرآن وإمامة المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى لا تموت القيادة المعصومة بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحتى يستمر الحامل النوعي للرسالة. وقد أمرنا الله بالاقتراد بهم والتمسك بهديهم، الذي هو بلا شك هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وصراطه المستقيم الذي أوحاه الله إليه، وأمرنا بالاقتراد به والتمسك بأسبابه. قال الله تعالى: "قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى".⁵⁵

وقد دافع الشيعة عن عصمة أول الأئمة، وأرادوا إكسابه مناعة إلهية تجعل من التشكيك في أقواله أو أفعاله أو سلوكه ذنبا لا يغتفر؛ فالإمام يجد كل أعماله مسطرة، فلا يمكن محاسبته على اتجاه يبدو كأنه مخالف للعقل البشري؛ لأنه ينفذ الأوامر التي صدرت إليه، فالشيعة لا يجوزون الخطأ على أئمتهم "الحق لا يعرف إلا من جهتهم، ولا يكون الطريق إليه إلا من أقوالهم، منزهيين عن الكبائر والصغائر قبل الإمامة وبعدها".⁵⁶

وبعد أن أفاض الشيعة في سرد الروايات المبينة لعصمة الإمام علي بن أبي طالب، أشاروا إلى أن كل ما كان فيه من صفات، وعلم وعمل، قد انتقل إلى الأئمة من بعده بضرب من ضروب الوراثة، واستدلوا على ذلك أيضا بأخبار، منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الإمامة بعدي لعلي بن أبي طالب وبعده لأولاده لا تخرج من نسبي، ولا ينقطع نسبي أبدا، ولا يموت أحد منهم قبل توليه العهد لولده).⁵⁷

وقد نبه على مسألة وراثة العلم هذه، الشيخ قصير العاملي بقوله: "والجدير بالملاحظة والاهتمام أن أئمة أهل البيت(ع) لم يتتلمذوا على أحد من الناس ولم يأخذوا العلم عن أحد منهم، بل أخذوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علومهم التي كانوا يتوارثونها إماما عن إمام".⁵⁸

وإذن، فحفظ السنة النبوية، بما في ذلك تدوينها، كان من اختصاص القيادة المعصومة من عترة النبي صلى الله عليه وسلم، ونعلم بالمقابل أن الخلفاء الراشدين منعوا تدوين الحديث النبوي، حتى جاء عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز. ورأينا - فيما سبق - أن علماء السنة برروا مواقف كراهة الكتابة - منع الكتابة - بمجموعة

⁵⁵ لا نضيعوا السنة، ص 54

⁵⁶ الفكر السلفي عند الشيعة الاثنى عشرية، ص 179

⁵⁷ مسألة الإمامة والوضع في الحديث النبوي، محسن عبد الناظر، ص 163

⁵⁸ كتاب علي، ص 40

من العلل كلها ساقطة عند الشيعة، الذين وجدوا في مواقف الخلفاء من منع تدوين الحديث، أسبابا أخرى، كانت لها انعكاسات خطيرة على السنة لنبوية، فما هي أسباب منع التدوين في نظر الشيعة؟ وما هي نتائجها؟

ب- موقف الشيعة من منع الخلفاء تدوين الحديث:

رفض الشيعة تعليقات الخلفاء في منعهم لتدوين الحديث، وانبرت أقلامهم تعدد الأسباب التي جعلت الخلفاء يمنعون تدوين الحديث، والتي تتلخص من وجهة نظرهم في أمرين: أسباب سياسية، وأخرى تشريعية؛ فبعضهم يرى أن بادرة منع التدوين ظهرت على لسان عمر بن الخطاب قبيل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال عليه السلام في مرض موته: "انتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبا. فاختلفوا وكثر اللغط. قال: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع؛ فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه"⁵⁹. ويتعمد الشيعة الاحتجاج بمثل هذه الروايات في كتب السنة لتدعم مذهبهم وتقوي حججهم. وقد علق علي الشهرستاني على هذه الرواية بقوله: "فالمنع عن التدوين هنا جاء لمنع التصريح بخلافة العترة"⁶⁰، وهكذا وضع الشيعة يدهم على الوتر الذي ظلوا يترنمون به كلما طرقتوا لهذا الموضوع، ويتلخص في أن المنع جاء للحد من نشر فضائل أهل البيت، وما دل على إمامتهم. وفي هذا يقول الجالي: "اعتبر محو أدلة الإمامة هو الهدف الأساسي في المنع، ولم يكن هناك سبب صحيح آخر"⁶¹.

ويذهب مصطفى خميس إلى أن موقف الخليفة عمر رضي الله عنه من التدوين كان بتأثير الفكر الإسرائيلي الذي دخل إلى المسلمين عبر كعب الأحمار، وتميم الداري وغيرهما...، ولعل ما قام به الخليفة عمر بن الخطاب من محو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرقة كان بتأثير من فكر هؤلاء، ولا تبعد الفكرة إذا كنا منصفين ومحايدين، ونتبع الدليل القاطع والإسناد في كل ما يرويه، وكل ما نفترض صحته؛ فقد كتب عمر بن الخطاب إلى الأمصار: من كان عنده شيء منها؛ أي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فليمح. وفي رواية القاسم بن عمر بن أبي بكر التي أوردها ابن سعد (فلما أتوه بها أمر بتحريقها)⁶². أما أحاديث الحظر والإباحة في كتابة الحديث، ومسألة التوفيق بينها أو الترجيح، فلم يعرها الشيعة اهتماما، فهذا

⁵⁹ صحيح البخاري، باب كتابة العلم، ح 111

⁶⁰ منع تدوين الحديث، ص 358

⁶¹ تدوين السنة الشريفة للجالي، ص 413

⁶² منع تدوين الحديث، ص ص 85 - 86

علي الشهرستاني، يقول: "لا أرى ضرورة لأن يقوم بعض الكتاب بالجمع بين أحاديث الحظر وأحاديث الإباحة، لاعتقادي بكون الأمر سياسياً".⁶³

وضعف مصطفى خميس حديث أبي سعيد الصريح في النهي من جميع طرقه، ثم قال: "والحديث لا يعني منع الكتابة مطلقاً، فالنهي في الأحاديث المذكورة أنفاً قد يكون مختصاً بكتابة الوحي".⁶⁴

هذه باختصار نظرة موجزة عن مواقف الشيعة من منع الخليفتين لتدوين الحديث؛ حيث تم اعتباره تأصيلاً لمن جاء بعدهم في النهي عن كتابة الحديث؛ فقد سار الخلفاء من بعدهم على نهجهم، واحتجوا في الأمر بسيرتهم، وفي هذا الصدد يقول علي الشهرستاني: "ولعل أهم وأبرز حدث أثر في السنة النبوية – نصاً ومعنى – هو منع الشيخين التدوين والتحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودورهما في تطبيق هذه الرؤية، واستمراره في عهد الخليفة عثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان، ثم اتخذه الخلفاء من بعد منهاجاً يعمل عليه حتى أوقفه الخليفة عمر بن عبد العزيز، وأمر بتدوين الحديث".

وهكذا تم اعتبار مواقف الخلفاء من منع التدوين، مواقف ذات اعتبارات سياسية وفقهية بالدرجة الأولى، لا تستند إلى شرعية من كتاب الله أو سنة نبيه، كل هذا أدى إلى تضييع وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتمانها، خاصة فيما يتعلق بأمر الخلافة من بعده "وضياع سنة رسول الله الحقيقية، واختلاط الصحيح منها بالضعيف والمكذوب عليه، مما أدى إلى ظهور سنن جديدة أسموها سنة الخلفاء، وسنة الحكام، وسنة الأمراء وكلها على حساب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا النقص في التشريع، أدى إلى الاستعانة بما عند أهل الكتاب؛ مما أدى إلى التناقض والاختلاف الشديد في السنة المروية؛ فقد كثر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومضى على ذلك الفقهاء والولاة".⁶⁵

ومنهم من أشار بأصابع الاتهام إلى بعض الحكام، ومن أسماهم بالمأجورين "ولما ابتليت الأمة بمثل أبي هريرة، وكعب الأحبار، وعبد الله بن وهب، وأمثال هؤلاء المأجورين الذين شوهاوا الحديث، وأدخلوا فيه من البدع، التي تشوه تعاليم الإسلام وتطمس من أضوائه، وأعانهم على ذلك بعض الحكام المنحرفين عن جادة

⁶³ نفسه ص 366

⁶⁴ لا تضيعوا السنة، ص 157

⁶⁵ لا تضيعوا السنة، ص 210

الإسلام، فسهلوا لهم طريق الدس، وسخروا الدين للسياسة التي انحرفوا بها عن تعاليم القرآن ومبادئ الإسلام".⁶⁶

وخلاصة القول، فإن الشيعة يحملون جمهور أهل السنة – بمن فيهم الخلفاء الراشدين – باستثناء علي رضي الله عنه ومن والاه، مسؤولية تضييع سنة نبيهم، هذه السنة التي جمعت بعد مئات السنين ثم دونت، ولطول فترة منعها، وبعد عصر التدوين عن النبوة، فقد وصلتنا هذه الأحاديث متناقضة ومشكوكا في أمرها، فالتبس الأمر على كثيرين، وضلوا بسبب ذلك.

والشيعة بهذا القول، لا يعنون ضياع السنة نهائيا، بل كل ما سبق ذكره، هو مجرد دندنة منهم، للوصول إلى الهدف الذي يرمون إليه بداية، وهو الالتفات إلى جهود الشيعة في التدوين وحفظ السنة، بواسطة أئمتهم المعصومين، فهم "ورثة الكتاب" الذين كلفوا بحمل الرسالة بعد وفاة نبيهم – حسب ما يعتقدون –.

ترى ما هي جهودهم في هذا الشأن؟ وهل استطاعوا حفظ السنة حقا – كما يزعمون؟

إذا كانت مواقف الخلفاء قد شكلت في مجموعها – في نظر الشيعة – ما أسموه مدرسة الرأي؛ فإنه بالمقابل، كان لأهل البيت خصوصية مغايرة؛ حيث عرفت بمدرسة التعبد المحض، "فنهج التدوين والمحافظة على المدونات كان ديدن أئمة أهل البيت وأتباعهم، مقابل الإحراق والإتلاف، ومنع التحديث والتدوين الذي دأب عليه أصحاب مدرسة (الاجتهاد والرأي)، وهذا ما لا يدع مجالاً للشك بأوثقية وأضبضية "ما هو الحجة" عند أهل البيت ونهج التعبد، دون ما عند المدرسة المقابلة".⁶⁷

فالسنة عند الشيعة، تأخذ قدسيته باعتبار علاقتها بأئمة أهل البيت، الذين هم حملتها؛ لأنهم مكلفون بذلك، وهذا من إفرزات البناء العقدي الشيعي الذي يقوم على مبدأي الإمامة والعصمة، فلا غرو أن نجد منهم من يقول في الأئمة "أن ما يبينونه للناس من المعارف والأحكام الدينية هي أحكام الشريعة الإسلامية التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم، ونزل بها الوحي المبين، سواء أسندوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لم يسندوه، وسواء استدلوا عليه بآيات من الكتاب الكريم أم لا، وهذا الأمر هو الذي دعانا – نحن الشيعة – لتوسيع دائرة السنة لتشمل قول الأئمة المعصومين من أهل البيت وأفعالهم وتقريراتهم، فضلا عن سنة رسول

⁶⁶ تاريخ الفقه الجعفري، هاشم معروف الحسني، ص 167

⁶⁷ منع تدوين الحديث، ص 399

الله صلى الله عليه وسلم، رغم أننا نعتقد أنهم (ع) لم يأتوا بجديد في الشريعة الإسلامية، وإنما هم الأمناء عليها، وما يصدر عنهم، فهو بيان لشريعة جدّهم صلى الله عليه وسلم".⁶⁸

ويعتبر الشيعة أن التدوين الرسمي للحديث النبوي، بدأ برعاية رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه، وأنه صلى الله عليه وسلم أملى على علي بن أبي طالب صحيفة كبيرة حوت من الأحكام ما يفي بجميع حاجات الناس إلى قيام الساعة. ويروون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر علياً بالتدوين، وقال له: أكتب ما أملي عليك، فقال علي: يا رسول الله، أتخاف علي النسيان؟ قال: لا، ولكن دون لشركائك، قال: ومن شركائي يا رسول الله؟ قال: الأئمة الذين يأتون من بعدك".⁶⁹

وعلق علي الشهرستاني على هذا الخبر بقوله: "وهذا ما جعلنا ننتيقن بأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يحفظ شريعته، بواسطة التدوين عند أهل البيت وغيرهم لتبقى المدونات ذخراً وتراثاً علمياً لأجيال المسلمين في العصور المتأخرة".⁷⁰

ويعتبر كتاب علي (ع) الذي خطه بيمينه، وإملاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدراً رئيساً لمدونات الشيعة: "وقد كانت الصحيفة عند الأئمة من ولد علي يتوارثونها، ويحرصون عليها غاية الحرص، فعن الحسن بن علي: "إن العلم فينا ونحن أهلنا، وهو عندنا مجموع كله بحذاقيريه، وإنه لا يحدث شيء إلى يوم القيامة حتى أرش الخدش، إلا وهو عندنا مكتوب بإملاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخط علي بيده".⁷¹

وقد اعتبر الشيخ مصطفى قصير العاملي أن الصحيفة الجامعة أو كتاب علي، بمثابة الحقيقة التي قد تشكل مفاجأة بالنسبة للأذهان المتشعبة بما كان يسعى لتكريسه جمع كبير من المحدثين والباحثين والكتاب "الذين خدعوا - وللأسف بروايات يبدو أنها صنعت على طبق أهواء السلاطين، ضمن مخطط سياسي كبير استهدف إبعاد أهل البيت (ع) عن مراكز القيادة وصرفاً لأنظارهم، والحيلولة دون التفاف الناس حولهم"⁷². ويؤكد الشيعة أن أئمة أهل البيت كانوا حريصين على حفظ هذا الميراث العظيم - السنة - وصيانته بدقة، لهذا أخفوه عن الحكام والسلاطين الذين يسوؤهم أن يختص أهل البيت بهذا التراث العلمي الفريد.

⁶⁸ كتاب علي، ص 40

⁶⁹ منع تدوين الحديث، 398

⁷⁰ نفسه، ص 398

⁷¹ نفسه، ص 397

⁷² كتاب علي، ص ص 21 - 22

يتفق الجميع ممن حضر الغدير (نحو عشرين ألف من الصحابة) وفق الرواية نفسها على نسيان هذا الخبر، وهم أحوج ما يكونون له؟ أو أن يكونوا جميعهم جنباء في الاستشهاد به عند استدعاء المقام ذلك؟ أمر بعيد بل محال..

إن الشيعة، وهم يقررون مبدأ النص على الإمامة، ألزموا الدين أن يكون ذا فرعين: جزء تكلف به النبي صلى الله عليه وسلم، والآخر كلفوا به علياً رضي الله عنه والأئمة من بعده، "إن حكمة التدرج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصياؤه كل وصي يعهد بها إلى الآخر لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة".⁷⁶

وحديث الغدير ما هو إلا واحد من عشرات الأحاديث الموضوعية في إمامة علي، وفي جلها طعن في الصحابة خاصة الخلفاء الراشدين، ولا تعبر في عمومها إلا عن اتجاه سياسي استخدم الدين لأغراضه الدنيوية؛ فمثل هذه الأخبار تحمل في حقيقتها الصراع المذهبي والسياسي الذي نشأ بين الفرق الإسلامية في زمن متأخر، فلا يمكن قبولها والاعتماد عليها في تقرير طريق الإمامة أو غيره من الأمور؛ لأنها لا تعبر إلا عن روح عدوانية استقرت في بعض النفوس، فجعلتها تتناحر وتوظف في صراعاتها نصوصاً مختلقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد أحسن رشيد رضا حين قال: (إننا نجزم بأن مسألة الإمامة لو كان فيها نص من القرآن أو الحديث لتواتر واستفاض، ولم يقع فيها ما وقع من الخلاف ولتصدى الإمام علي للحكام بأمر المسلمين يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فخطبهم وذكرهم بالنص وبين لهم ما يحسن بيانه في ذلك الوقت، وكان هو الواجب عليه لو كان معتقداً أنه الإمام بعد النبي صلى الله عليه وسلم بأمر من الله ورسوله، ولكنه لم يفعل ذلك ولا احتج بالآية هو، ولا أحد من آل بيته وأنصاره الذين يفضلونه على غيره، لا يوم السقيفة (بعد وفاة النبي) ولا يوم الشورى بعد عمر، ولا قبل ذلك ولا بعده في زمنه، وهو الذي كان لا تأخذه في الله لومة لائم ولم يعرف التقية في قول ولا عمل، وإنما وجدت هذه المسائل ووضعت لها الروايات واستنبطت الدلائل بعد تكون الفرق وعصبية المذاهب".⁷⁷

ولا شك أن الشيعة افتعلوا مسألة العصمة في زمن متأخر؛ وذلك حتى لا يتسرب الشك إلى الأحاديث والأحكام التي نقلت عن الأئمة، ويمكن استغلالها في إطار مواجهتهم السياسية والعقدية، وحتى يتفردوا عن غيرهم من المذاهب والنحل؛ لأن زبدة فلسفة العصمة تتضح باختصار في أنها ضرورة لكي يوجد المرجع

⁷⁶ أصل الشيعة وأصولها لحسين الكاشف، كتاب الكتروني.

⁷⁷ تفسير المنار، ج 6، ص 466

الأوحد الذي تتصف أحكامه بالثبات والديمومة؛ لأنه ينقل حكم الله عن مصادره، ولم يتصرف كمجتهد من المجتهدين.

ويبدو أن الشيعة - خاصة الغلاة - وضعوا أئمتهم في مراتب فاقت أحيانا مرتبة النبوة. فمن المعلوم أن الأنبياء معصومون فيما يتعلق بالتبليغ عن ربهم، وأنه يجوز عليهم الخطأ فيما عدا ذلك، والدليل على قولنا ما جاء في عتاب النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ابن أم كتوم ومسألة أسرى بدر، لكن الشيعة ذهبوا أبعد من ذلك، حين قالوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم طلب العصمة قبل تبليغ ما أمر به في حديث الغدير؛ لأنه خاف من بعض الصحابة ألا يتقبلوا الأمر، يقول مصطفى خميس: "ثم أتبعه تعالى بالتهديد والوعيد، لعلمه بتباطؤ النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغه انتظارا للعصمة من عند الله عز وجل".⁷⁸

هكذا يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في مصادر الشيعة الغلاة، واصفين إياه بصفات الجبن - حاشاه - وبطلب العصمة من صحابته لتبليغ أمر الله عز وجل، فسبحان الذي سلب العصمة عن نبيه حتى طلبها، وأعطاهم لأئمة الشيعة دون طلب.

لقد كان الشيعة إبان محتتهم ومآسيهم، وما تعرضوا له من ظلم في التاريخ بحاجة إلى أتباع وأنصار، يلتفون حولهم بإخلاص تام؛ فكان لا بد من اختراع عصمة الأئمة، تربية للأتباع على تقبل ما يأتيهم من الإمام دون مناقشة ولا يسع المقام هنا لذكر كل استدلالاتهم المتعارضة مع أعمدة الدين وأسسها، فكيف نصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم بين بعض الشريعة، وترك ما تقتضيه الأزمنة من بعده لأوصيائه، والله تعالى يقول: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً).⁷⁹

إن القرابة الدموية من الرسول صلى الله عليه وسلم، لا تكسب أصحابها عصمة أو مناعة، وهذا هو قانون الله في الخلق الذي لا يحابي فيه أحدا "إن أكرمكم عند الله أتقاكم". ولعل مسألة الوراثة التي ذكرها الشيعة قد تم اقتباسها من الفلسفات الفارسية القديمة، وهذا ما يؤكد أبو زهرة بقوله: (وفي الحق أنا نعتقد أن الشيعة قد تأثروا بالأفكار الفارسية حول الملك والوراثة، والتشابه بين مذهبهم ونظام الملك "الفارسي" واضح. ويزكي هذا أن أكثر أهل فارس إلى الآن من الشيعة، وأن الشيعة الأولين كانوا من فارس).⁸⁰

أما الأسباب التي ذكرها الشيعة في مسألة المنع؛ فهي ذات شقين: الأول سياسي، والثاني تشريعي.

⁷⁸ لا تضيعوا السنة، ص 28

⁷⁹ سورة المائدة الآية 4

⁸⁰ تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ص 34-35

أ- السبب السياسي:

ويمكن في كون المنع جاء لمحو أدلة الإمامة، وقد ثبت في ما سبق أن الإمامة - بالمفهوم الشيعي - لا وجود لها إلا في أذهان مروجيها؛ حيث أثبتنا بطلان مبدأي العصمة والإمامة، واستدل الشيعة على هذا الأمر بما رواه البخاري في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال في مرض موته: (ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، قال عمر إن النبي غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلّفوا وكثّر اللغط...)، وهنا وقفات:

إن قولهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب لهم كتابا لا يصلوا بعده، يجعلنا نتساءل، ما فائدة رسالة استمر نزولها 23 عاما لا تعصم من الضلال، وأن ما سيكتب بعد ذلك هو العاصم.

إن هذا أمر لا تقبله العقول السليمة، ولا النقول الصحيحة، فإله عز وجل بين لنا طريق العصمة من الضلال في قوله تعالى: "قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" وغيرها من الآيات الكريمة.

لقد جاء هذا الدين بمنهج عملي في واقع الحياة، حملته فئة من الناس طيلة ثلاثة وعشرين عاما؛ فهذا الدين يغير ما بالأنفس من الضلال إلى الهدى وفق سنن ثابتة أبان الله عز وجل عنها في محكم كتابه. وليس من طبيعة هذا الدين أن يعصم الناس من الضلال بواسطة الأمور التي تشبه عمل الرهبان في الكنائس والطرائق الصوفية في لحظات موت شيخهم؛ حيث يعطي ما يسمى بالسر إلى وصيه... ولعل هذا الخبر مقتبس من مثل هذه الفلسفات الدخيلة. ثم إن الشيعة يستدلون على عصمة أئمتهم من الضلال بحديث (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي) فماذا كانوا ينتظرون بعد أن يكتب لهم؟ ثم كيف ينسجم هذا الحديث مع الخبر السابق؛ حيث يكتب لهم الكتاب الذي لا يضلون بعده، وتحسروا لذلك كثيرا..

ثم ما معنى أن يقول عمر بن الخطاب: إن النبي غلبه الوجع، وفي رواية إن النبي يهجر، كيف يعقل أن يصدر هذا الكلام عن صحابي جليل له قدره في الإسلام، في لحظة مؤثرة تدعو للخشوع والإنصات لما يقوله نبيهم في فراشه الأخير... ومع ذلك، فلو سلمنا إمكان حصول هذا الأمر، فإنه لم يقع كما تدل نهاية الخبر. والأمر يتعلق بشيء خطير ومهم، وهو العصمة من الضلال، وقد حيل بينه وبين تبليغه، وهذا طعن في صفة من الصفات الواجبة في حق الرسل، وهي التبليغ. لا شك أن هذا الخبر وضعه المتضررون من النكبات السياسية، ثم إن النقد الموضوعي يوجب رد كل حديث فيه تطاول على السابقين من المهاجرين والأنصار الذين حفهم

الحق سبحانه برضوانه، وحمله على نزعة سياسية أو عقائدية، دفعت بصاحبها إلى طمس الحقائق ونسبة خصومات عصره إلى الصحابة.

ب- السبب التشريعي:

ذكر الشيعة أن الشيخين حين منعا تدوين الحديث، وجدا نفسيهما عاجزين عن القضاء في مسائل الأحكام والقضايا المتجددة، ففتحوا باب الاجتهاد على مصراعيه، وليس لهم من دليل على هذا الفعل، سوى أن عمر بن الخطاب مثلا كان يسأل بعض الصحابة عن حكم الرسول في بعض المسائل، يقول الشهرستاني: "لكن استمرار حالة سؤال الصحابة عن حكم الوقائع والحوادث المتتابة، وافتراضه كون الأحكام المستنبطة من النصوص... من شأنه إيقاع الخليفة في حرج آخر كلما دعت الحاجة إلى موقف شرعي، كاشف عن حكم الله عز وجل جلاله، ومن شأن استمرار هذه الحالة أيضا أن تقوت على الخليفة كثيرا من الفرص. ومن هنا وجد من الضروري له خروجا من الحرج، وفوات الفرص أن يصير إلى تشريع الاجتهاد والعمل بالرأي، لإعداره وإعذار من يسير على نهجه من المسلمين".⁸¹

وهذه نظرة مؤسسة على عداا فاضح للسابقين الأولين من الصحابة، عداا أملتة المذهبية السياسية لهؤلاء، وقد بينا بطلان ما بنيت عليه من أصول نظرية، وما بني على باطل فهو باطل.

إن ما ذكره الشيعة من نتائج منع التدوين، صحيح في مجمله، ولكن ما يهدفون إليه غير صحيح؛ ذلك أن تفشي ظاهرة الوضع في الحديث لأسباب سياسية واجتماعية وغيرها... ودخول المفاهيم الإسرائيلية في الحديث إلى غير ذلك... كله أمر واقع لا ينكر، لكنهم أرادوا من خلال هذا القول لفت الانتباه إلى أنهم حافظوا من خلال أئمتهم على السنة من الضياع، وذلك لعصمة الأئمة وطهارتهم، وفوق ذلك فهم مكلفون بالوصاية على الدين، هذه هي النتيجة التي أرادوا الوصول إليها، وهي في الوقت نفسه المنطلق الأساسي الذي بنوا عليه كل هذه الأقوال.

وقد ظن الشيعة أنهم حافظوا على السنة من الضياع في مقابل إهمال أهل السنة لذلك، ولكن الأمر أدى إلى نتيجة واحدة هي عدم ثقة كل فريق في مرويات الآخر، هذا أحد أعلام الشيعة المحدثين هاشم معروف الحسني يلخص لنا نتائج منع التدوين بقوله: "ومهما كان الحال فقد عبثت الأيدي في الحديث بسبب هذا الموقف السلبي من تدوينه، ولعبت السياسة والطائفية دورهما البغيض في مرويات المحدثين من السنة والشيعة كما شاء لها

⁸¹ منع تدوين الحديث، ص 342

الهوى والغرض؛ حتى حدثت تلك الفجوة العميقة بين الفريقين، وأصبحت المجاميع الشيعية بنظر إخوانهم من السنة أداة طيعة لهدم الدين، وتشويه معالمه، لأن أصحابها ورواة أحاديثها وضاعون كذابون على حد زعمهم... والشيء الطبيعي في مثل هذه الحالات، أن يكون لهذا التعصب آثاره السيئة في نفوس الشيعة التي تفرض عليهم أن ينظروا إلى صحاح السنة ومجاميعهم نظرة مليئة بالرؤية والحذر والشك، لا سيما وهم يرون البخاري بصفته من أوثق المؤلفين عند السنة... لا يروي عن جعفر الصادق ولا عن الأئمة من ولده الأظهر، ويروي عن الأشرار والفجار كعماوية، ومروان بن الحكم، وعمران بن حطان الخارجي... لهذا ولغيره من الأسباب والملابسات كان من المفروض على الشيعة أن ينفقوا من مرويات السنة موقف المتحفظ الذي يريد أن يستوحي أقواله وأعماله من الواقع الذي يحسه ويطمئن إليه...".⁸²

خلاصة وأفاق:

يأخذ موضوع تدوين الحديث مكانة مهمة كمبحث أساسي داخل البناء الحديثي؛ لذلك أخذ نصيبه الوافر في مباحث المتقدمين والمتأخرين من العلماء المسلمين. وقد حاولنا في هذه الورقة الوقوف على أصول المسألة عند كل من الشيعة والسنة، ورصد بنائها النظري، والبحث في مدى انسجامه عند كل تيار على حدة، فكانت النتائج كما يلي:

لقد وجدنا في الموقف السني آراء متعارضة ومتضاربة إلى حد كبير، ومنشأ هذا التضارب هو اعتمادهم على الروايات المتعارضة، ومحاولتهم رفع كل تناقض يظهر فيها، فعملوا بعلل مختلفة، وجدنا من خلال المناقشة أنها ساقطة في مجملها باستثناء ما ذكره العلامة رشيد رضا الذي قال بتخصيص الإذن بالكتابة وبقاء النهي على عمومهم، ولكنه قول على سلامته العلمية، لم يؤخذ بعين الاعتبار داخل المنظومة السنية. وإذا كنا قد وجدنا عند أهل السنة اختلافا في الآراء ووجهات النظر حول الموضوع، فإن الشيعة تكاد تكون كلمتهم واحدة في الموضوع، والراجح أن يكون الأمر راجعا إلى التفاهم حول إمام واحد، والأخذ عنه في كل شيء. وقد تبدى هذا الأمر جليا خلال مناقشتنا لمبدأي العصمة والإمامة، والتي أثبتنا بطلانها كأصل من أصول الموقف الشيعي، والتفسير الذي أجمع عليه الشيعة — فيما أعلم — أن علماء السنة ضيعوا حديث نبيهم، وأن الشيعة فقط هم الذين يملكون هذا الإرث، وللوصول إلى هذا الهدف، وظف الشيعة كل إمكانياتهم العلمية وغير العلمية؛ فقد سلطوا الضوء على مواقف الخلفاء، ورأوا في منعهم للتدوين سببا كافيا للطعن فيهم واتهامهم بتضييع السنة، وكان مآل هذه الأفكار كما رأينا هو شك كل فريق فيما عند الآخر من أحاديث. فتراكم كم هائل من المرويات

⁸² دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسني، ص 10

المتعددة المواضيع، فكان كل فريق يختار ما يؤيد نحلته ويزكي مذهبه الفقهي أو السياسي أو العقدي... وأصبحت فيما بعد تشكل علوماً في تخصصات مختلفة، تتناقل عبر الأجيال عن طريق التلقين والإجازة، مما أضفى عليها في العصور اللاحقة طابع الإعادة والتكرار.

لقد كان كل منهما يبحث عن المستند الشرعي لمواقفه بكل ما أوتي من قوة؛ فوجدوا في الحديث ضالته، ولا شك أن تدوين الحديث هو حجر الزاوية في البناء الحديثي، ومن يملك شرعية التدوين قد يملك شرعية كل شيء. ولا شك أن هذا التسابق إلى غيره من العوامل جعل الساحة الإسلامية تعج بالأحاديث المختلفة والمكذوبة، لذلك فدعوة عمر بن عبد العزيز إلى جمع الحديث وتعليقه بالخوف من دروس العلم وذهاب العلماء تنبئ عن فعل اجتهادي لهذا الخليفة الفقيه الورع حفاظاً منه على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أمر مشروع يحق له، باعتباره أميراً للمؤمنين وراعياً لمصلحة الأمة، ولا يترتب عليه أمر شرعي.

فإذا اتضح ذلك، فإن الموضوع ينبغي أن يبحث بحثاً عميقاً في هذا الاتجاه، ليرصد عن كثب العلاقة بين الواقع والإنتاج الفكري لعلماء الحديث، في إطار بشري نسبي يخضع اجتهادات السابقين للنقد والتصحيح فيما اجتهدوا وقدموا، وذلك تحت المظلة المعيارية للقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ومنهج التصديق والهيمنة الذي جاء به القرآن للتعامل مع التراث الديني السابق الذي شابهه التحريف، يبقى صالحاً ولنفس المهمة مع الأحاديث المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم. لأنها أيضاً شابهها التحريف، ومنهج علماء الحديث في التصحيح والتضعيف رغم جسارته وقوته يحتاج لوقفات، أهمها الاعتراف بنسبيته وقابليته للنقد والتمحيص.

ولم تكن المشكلة أن تكتب الأحاديث بعد زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنها كتبت بغزارة منقطعة النظير، ليتم تضمينها كل الأهواء والمشارب الفقهية والسياسية والمعارف البشرية للمسلمين في التاريخ، ولكنها أسندت ونسبت للنبي عليه الصلاة والسلام، وعندما كان المسلمون يناقشون كتابة الحديث أو السنة كانوا يعبرون عن ذلك بكتابة العلم وتدوينه، وعناوين كتب بعضهم واضحة في ترجمة هذا المعنى، مثل كتاب (تقييد العلم) للخطيب البغدادي وكتاب (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر؛ أي أن العلم عند المسلمين صار ملخصاً في الروايات المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم. والتي شكلت مادة أساسية لعلوم الإسلام، دينية أو غير دينية، مثل ما يعرف بـ"الطب النبوي"؛ فنجد أحاديث في كل العلوم والفنون، وضد كل الخصوم، ووفق كل الأهواء. واكتسحت هذه الأحاديث مساحات واسعة، قلصت معها حدود العقل والإبداع في التجربة الإسلامية إلى أضيق زاوية؛ فالتراكم النصي لم يترك للعقل سوى هامشاً صغيراً جداً للتفكير والإبداع، ونحن اليوم في أمس الحاجة لنزع هذه الوثوقية عن مصادر الحديث والسنة، ونقلها إلى دائرة النسبية البشرية، وفسح المجال

أمام العقل الإسلامي ليتحرر من الأغلال والجمود على ما يعتقد فيه القداسة، لكي يبديع في الحياة. وتمّة جهود تبذل على هذا الطريق منذ ظهور إشكاليات الفكر الإسلامي المعاصر، دشنها الشيخ محمد عبده ثم رشيد رضا، وأحمد أمين وغيرهم. وقد شكّلت كتابات الشيخ محمد الغزالي رحمه الله نموذجاً رائعاً للمسلم المعاصر، المستوعب للعلوم الشرعية والملم بوعي بأمور دينه وقضايا أمته؛ فكانت قراءته للتراث الإسلامي نيرة، وهو بحق نموذج لكل تجديد إسلامي من الداخل، ولا يمكن لأي تجديد إسلامي يراد له التوفيق والنجاح إلا أن يكون من الداخل.

وعملنا في هذه الدراسة هدفه نقض الأجوبة الجاهزة، وفض الدوائر المغلقة، التي يعج بها خطابنا الإسلامي المعاصر إزاء تراثه الديني، ويرتهن لها باعتبارها مسلمات غير قابلة للنقاش، تصادر من خلالها كل معرفة لا تستند لسلطانها، وهي حلقة من سلسلة حلقات دراسية تروم إعادة طرح الأسئلة على القوالب التراثية الجاهزة والمجمدة في عقولنا، إيماناً منا أن التجديد لا يتم في فراغ، بل اعتماداً على مبدأ الاستيعاب والتجاوز، وبتعبير أمين الخولي: "أول التجديد قتل القديم بحثاً. ونحسب هذه الإطالة في موضوع تدوين الحديث أنارت بعض الأضواء حول النص الديني الثاني في الإسلام، والتي ستبقي إن شاء الله بحلقات تالية تضيء زوايا أخرى من هذا الموضوع، وحسبنا وضع هذه اللبنة في هذا المقام.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com